الأنباء
السبت 21 فبراير 2015

أكد أن أمن واستقرار مصر من أمن واستقرار دول الخليج

الزياني ينفي ما نسب إليه حول العلاقات الخليجية ـ المصرية: دول الخليج تؤيد كل إجراءات مصر العسكرية ضد الجماعات الإرهابية بليبيا

عواصم ـ أ.ش.أ: نفى أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية د.عبد اللطيف الزياني ، ما تداولته وسائل الإعلام من تصريحات نسبت إليه حول العلاقات الخليجية ـ المصرية.

وأكد الزياني ـ في بيان للأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي مساء امس الاول ونشرته وكالة انباء البحرين الرسمية (بنا) ـ ان دول مجلس التعاون دائما ما تسعى إلى دعم ومؤازرة جمهورية مصر العربية بقيادة الرئيس عبدالفتاح السيسي في كل المجالات، وهذا ما ترجم في اتفاق الرياض واتفاق الرياض التكميلي الذي وقعه قادة دول مجلس التعاون الخليجي، لإدراكهم لأهمية التلاحم والتكامل مع مصر الشقيقة، باعتبار أن أمن واستقرار مصر من أمن واستقرار دول الخليج، وخاصة في ظل الظروف الدقيقة والحساسة التي تمر بها المنطقة والعالم بأسره، والتي تستدعي الترابط الوثيق بين الأشقاء جميعا.

وأضاف الأمين العام لمجلس التعاون أن دول المجلس قد أكدت وقوفها التام مع مصر وشعبها الشقيق في محاربة الإرهاب وحماية مواطنيها في الداخل والخارج، وتؤيد كل ما تتخذه من إجراءات عسكرية ضد الجماعات الإرهابية في ليبيا، بعد العمل البربري الذي قام به تنظيم داعش الإرهابي بذبح 21 مصريا في الأراضي الليبية، مؤكدا على أن ذلك حق أصيل من حقوق الدول في الحفاظ على أمنها واستقلالها وسلامة مواطنيها.

من جانبه، قال المستشار السياسي للأمين العام لمجلس التعاون الخليجي مشاري النعيم إن العلاقات الخليجية ـ المصرية علاقات استراتيجية ومركزية ولن يطرأ عليها شيء.

ونفى النعيم في تصريح خاص مع راديو «بي بي سي» أن يكون بيان أمين عام مجلس التعاون الخليجي ـ الرافض للاتهامات المصرية لقطر بدعم الإرهاب ـ قد أيد تحفظ الدوحة على الغارة المصرية على مواقع تنظيم داعش الارهابي في ليبيا، مشيرا إلى أن البيان الخليجي العلني جاء لأن الاتهامات المصرية لقطر كانت علنية أيضا. ووصف المسؤول الخليجي التقارير التي تتحدث عن توقف المصالحة القطرية ـ المصرية بوفاة العاهل السعودي عبدالله بن عبدالعزيز وصفها بأنها «مبالغة إعلامية».

السيسي: الضربة الجوية في ليبيا استهدفت العناصر الإرهابية فقط

القاهرة ـ كونا: قال الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي امس: إن الضربة الجوية المصرية الأخيرة لمعاقل تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) في ليبيا «كانت مركزة واستهدفت العناصر الارهابية فقط دون سواها»، موضحا «أن دماء 21 مصريا بريئا لا يمكن أن تذهب هباء».

جاء ذلك في تصريح للمتحدث باسم رئاسة الجمهورية السفير علاء يوسف عقب لقاء الرئيس المصري عددا من رؤساء تحرير الصحف في دول حوض نهر النيل وبعض دول الجنوب الافريقي.

وأضاف السيسي: «انه يتعين التصدي لمن يبررون القتل باسم الدين ويصنفونه في اطار الجهاد، وهي رؤى مغلوطة تجافي الحقيقة تماما»، مشيرا الى أن الجيش المصري يدافع عن البلاد ويحمي مصالحها ويساهم في القضاء على مصادر تهديد أمنها القومي وفي مقدمتها الارهاب.

وردا على استفسارات الصحافيين، أكد الرئيس السيسي أن مصر تحرص على مواصلة التشاور مع القادة والرؤساء العرب والأفارقة سواء في اطار جامعة الدول العربية أو الاتحاد الافريقي، مشيرا الى أن عملية «بناء الثقة» مع دول حوض النيل تزداد يوما تلو الآخر ويدعمها تحقيق تعاون بناء ومثمر.

كما أكد حرص مصر على تعزيز علاقاتها مع جميع الدول الافريقية، مؤكدا أن هناك الكثير من أوجه التعاون التي يمكن العمل على تعزيزها بين مصر والدول الافريقية «بما يتيح فرصا واعدة للنمو والتعاون ولا سيما في مجالات الطاقة والتجارة والاستثمار وتطوير المجرى الملاحي لنهر النيل وربط منابعه بالبحر المتوسط لتوفير نافذة للصادرات الأفريقية على الخارج».

وأشار الى أن مصر تساهم دوما في إدارة وتسوية النزاعات في القارة الأفريقية وترفض العمل على إذكاء الصراعات والانقسامات.

وفيما يتعلق بتطور العلاقات المصرية ـ الاثيوبية خاصة ملف المياه، ذكر الرئيس السيسي أن الجانبين المصري والاثيوبي ابديا تفهما لشواغل كل طرف، إذ أكدت مصر حق الشعب الإثيوبي في التنمية فيما أقرت اثيوبيا بحق الشعب المصري في الحياة لاسيما أن نهر النيل هو مصدر المياه الوحيد في البلاد، وذلك بعد لقاء جمعه ورئيس الوزراء الاثيوبي على هامش قمة مالابو الافريقية في يونيو 2014.

واضاف «ان الوقت حان لترجمة ذلك التوافق الشفهي والنوايا الطيبة إلى التزام مكتوب يكفل للأجيال القادمة من البلدين حقوقهما ويجنبهما الخلافات ويعد بموجب وثيقة ملزمة لمن سيتولى السلطة في البلدين في المستقبل».

وعلى الصعيد الداخلي، قال السيسي: «إن الأولوية القصوى منذ يناير 2011 تتمثل في الحفاظ على الدولة المصرية ومن ثم فإن مصر ماضية على طريق تنفيذ استحقاقات (خارطة المستقبل) واستكمال بناء مؤسسات الدولة بإجراء الانتخابات البرلمانية في شهر مارس المقبل لاختيار البرلمان الجديد».

الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي

وزير خارجية قطر: سنشارك في المؤتمر الاقتصادي بمصر

الأناضول: أعلن وزير خارجية قطر، خالد بن حمد العطية، أن بلاده تلقت دعوة من الرئيس المصري، عبدالفتاح السيسي، لأمير قطر الشيخ تميم بن حمد لحضور المؤتمر الاقتصادي في مارس القادم، وأنها ستحضر. إلا أن العطية لم يحدد موعد تلقي الدعوة ولا حجم التمثيل القطري في المؤتمر.

جاء ذلك خلال حوار مع جريدة «الحياة» العربية الدولية، أجرته معه خلال مشاركته في الوفد الرسمي الذي رافق أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني إلى الرياض الثلاثاء الماضي، ونشرته امس، وردا على سؤال حول استمرار الخلاف مع مصر، قال العطية: «نحن يجب أن نفرق بين أمرين، أولا، مصر الشعب ومصر الدولة.. مصر تعلم أن قطر دائما داعم، ودائما رأينا واحد وثابت بأن مصر يجب أن تبقى قوية.. هذا رأينا، وهذا تفكيرنا الاستراتيجي».

وأضاف: «لكن هل تتابع وتشاهد الإعلام المصري؟ على رغم أننا نترفع أصلا أن نتكلم عن هذه المسائل الآن، أشقاؤنا حتى الحكوميون، لا يأتي يوم إلا ويتعرض مسؤول من مصر لقطر.. يعني أنا أعطيك مثالا بسيطا جدا، فقد طلب مني أن أستقبل أحد المسؤولين المصريين واستقبلته وسلمني دعوة من الرئيس السيسي مقدمة للأمير لحضور المؤتمر الاقتصادي في مصر، وذات اليوم يظهر أحد أكبر المسؤولين المصريين في هرم السلطة التنفيذية (لم يسمه)، ويسأل على الهواء مباشرة هل دعيت قطر للمؤتمر الاقتصادي؟ فيقول: «إيه أنا ما سمعتش» يعني هل يعقل أن يصير ذلك؟ ومع ذلك نحن نتجاوز عن كل هذا، كل ما نتمناه أن تنعم مصر بالاستقرار.

وفي رده على سؤال ما إذا كانت قطر ستحضر القمة الاقتصادية في مصر، أجاب بالإيجاب قائلا: «نحن سبق أن تحدثنا في هذا الموضوع مع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، الله يرحمه ويسكنه الجنة، ومع الأمير الذي أكد له أنه سيجد قطر موجودة في المؤتمر».

وبشأن ما إذا كانت زيارة ولي ولي العهد السعودي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف إلى الدوحة (10 فبراير الجاري) ولقاؤه أمير قطر، لوقف الحملة الإعلامية القطرية ضد الرئيس عبدالفتاح السيسي بعد التسريبات الأخيرة، قال العطية: «هذا كلام غير صحيح، هي زيارة أخوية من الأمير محمد بن نايف لبلاده ومرحبا به فيها، وأبدا لم يتطرق لموضوع مثل هذا».

وأردف: «الحديث دار بالنسبة للعلاقات الثنائية مع الأشقاء في المملكة العربية السعودية، وحول الوضع الراهن في المنطقة، لكن أبدا أبدا الأشقاء في المملكة في هذه الفترة لم يتطرقوا لهذا الحديث».

وفيما يتعلق بالعلاقات التركية ـ القطرية وما إذا كانت ستكون على حساب الدور العربي الخليجي، أكد أن علاقة بلاده بتركيا استراتيجية، مشيرا إلى أن تركيا هي تاسع أكبر دولة في العالم اقتصادا.

ومضى قائلا في هذا الصدد: «تركيا هي تاسع أكبر دولة في العالم اقتصادا، سؤال لك: هل تحرمني حقي في أن تكون لي علاقة طبيعية في مصالح متبادلة مشتركة؟ من حقي أسألك؟ ولن أمتنع عن إجابتك.. علاقة دولة، علاقة استراتيجية، بمعنى أنني مفروض تكون لدي نظرة في علاقاتي الاستراتيجية».

وفي تعليقه على العلاقات مع دول الخليج، أكد أن الخلافات الخليجية أصبحت من الماضي، ووصف علاقات بلاده بالسعودية والإمارات بأنها علاقات ممتازة، والبحرين دول شقيقة.

وردا على تعليقه حول تصريح قاسم سليماني (قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني) بأن مؤشرات تصدير الثورة الإسلامية باتت مشهودة اليوم في كل المنطقة، أكد العطية أن «دول مجلس التعاون الخليجي عصية على أي ثورة تصدر لها».

وبشأن الموقف الخليجي من الأزمة اليمنية، قال وزير خارجية قطر: «مجلس التعاون الخليجي مصر على أن يتخذ الإجراءات التي تحمي أمن المنطقة ومصالحها، وهذه ليست بيانات للاستهلاك. هناك إجراءات، وليس كل إجراءات نحتاج نتخذها لحماية أمننا ومصالحنا تكون مطروحة على العلن أو للتداول. هذه إجراءات تتخذها الجهات المختصة والأجهزة المعنية في دول مجلس التعاون الخليجي، وهم المكلفون من القادة بأن ينفذوا ويتأكدوا من حماية المصالح في المنطقة».

وجدد العطية التأكيد على موقف دول الخليج من امتلاك إيران سلاحا نوويا، مشيرا إلى أنه «لا أحد في المنطقة من حقه امتلاك سلاح نووي، وإلا فمن حقنا في دول مجلس التعاون الخليجي امتلاك السلاح نفسه. المنطقة يجب أن تكون خالية من أسلحة الدمار الشامل».

شكري: مصر مصممة على أن تقضي على الإرهاب

وزير الخارجية المصري سامح شكري ونظيره الاميركي جون كيري خلال مؤتمر صحافي في البيت االبيض امس الاول (أ ف ب)

واشنطن ـ الأناضول: أعربت مصر عن ثباتها في حربها ضد الإرهاب داخل البلاد والشرق الأوسط ودعم قوات التحالف الدولي لمحاربة «داعش». وقال وزير الخارجية المصري سامح شكري في مؤتمر صحافي مشترك جمعه مع نظيره الاميركي جون كيري، امس الأول، إن «مصر ثابتة في حربها ضد الإرهاب سواء في الوطن أو المنطقة وتظل مصممة وعازمة على تقديم المساعدة إلى التحالف ضد داعش وغيرها من المنظمات الإرهابية».

وشدد على أن بلاده ستواصل «التعاون الفعال مع الولايات المتحدة وشركاء آخرين لأننا نعرف المخاطر التي تشكلها هذه التنظيمات على استقرار المنطقة». وشكر وزير الخارجية المصري نظيره الأميركي على التعازي التي قدمتها الولايات المتحدة إلى مصر لمقتل 21 قبطيا مصريا على يد «داعش» في ليبيا، معتبرا الموقف الأميركي «تقديرا لعرى الصداقة الوثيقة بين البلدين وعزمهما على التعامل مع مخاطر وتهديدات الإرهاب».

كما أعرب الوزير المصري عن امتنانه لـ«الدعم الذي تسلمناه من الولايات المتحدة ونتطلع قدما إلى مواصلة تعزيز العلاقات الثنائية في الميادين المتعددة سواء أكانت سياسية او عسكرية وتعاون أمني وكذلك الدعم الاقتصادي الذي تسلمناه من الولايات المتحدة والشركات الأميركية».

وأكد الديبلوماسي المصري أن «مصر أنهت عملية تحولها السياسي وخارطة طريقها بإكمال أول مرحلتين (إقرار دستور جديد والانتخابات الرئاسية) بنجاح وهي الآن في طور إكمال المرحلة الثالثة (الانتخابات البرلمانية) لتكمل المؤسسات الحكومية». وأوضح أن بلاده في «طريق الديموقراطية وحماية وتحسين حقوق الإنسان وتأمين أجواء من الرخاء للنمو»، معربا عن أمانيه بأن «تواصل الولايات المتحدة تعاونها الفعال لدعم مصر خلال هذه المرحلة».

من جانبه، أكد كيري على أنه قام ونظيره شكري بلقاء الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي فريديريكا موغريني لبحث الأزمة الليبية، والذي وصفه الوزير الأميركي على أنه «أحد الأمور التي تقلقنا ونعمل عليها معا».

كيري الذي أعرب مجددا عن تعازيه إلى الشعب المصري «للقتل البشع والمثير للاشمئزاز لـ 21 قبطيا مسيحيا في ليبيا»، أشار إلى أن هذا هو «مثال آخر على شر داعش الذي يحشد الناس بشكل أكبر»، مبينا أن «مصر تعد شريكا حاسما في هذه الجهود».

والتقى الوزير شكري بمستشارة الرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي سوزان رايس التي أكدت على «أهمية التعاون الأميركي المصري في مساعدة الشعب الليبي للتعامل مع تهديدات الإرهابيين وتشجيع حكومة ليبية موحدة تمثل تطلعات جميع الليبيين»، معربة في الوقت نفسه عن مخاوف بلادها من «أجواء المشاركة السياسية وحقوق الإنسان في مصر»، بحسب بيان صادر عن البيت الأبيض.

وكان وزير الخارجية المصري، سامح شكري، دعا، الأربعاء الماضي، إلى رفع القيود المفروضة على حصول ما أسماها بـ«الحكومة الشرعية» والجيش الليبي على احتياجاتهما من السلاح والمعدات العسكرية لـ«مواجهة الإرهاب»، ومحاصرة الكيانات الأخرى، إضافة إلى فتح المجال أمام الدول التي ترغب في دعم تلك الحكومة لـ«مكافحة الإرهاب وفرض الأمن».

جاء ذلك في كلمة لـ«شكري» أمام جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي حول الوضع في ليبيا، بعد أيام من بث تنظيم «داعش»، مساء الأحد الماضي، تسجيلا مصورا يظهر ذبحه 21 مسيحيا مصريا في ليبيا، وهو ما رد عليه الجيش المصري، فجر اليوم التالي، بشن غارات جوية على ما قالت القاهرة إنها أهداف لـ«داعش» في مدينة درنة شرقي ليبيا.

واشنطن تدرس مقترح مصر بخصوص رفع الحظر عن تسليح الجيش الليبي

ليبيا: 3 تفجيرات تهز «القبة» وتقتل وتصيب العشرات

بنغازي ـ رويترز ـ أ.ف.ب: قتل 40 شخصا على الأقل وجرح أكثر من 70 آخرين في 3 تفجيرات بسيارات مفخخة هزت في وقت متزامن صباح أمس 3 مواقع حيوية في مدينة القبة شرق ليبيا، بحسب ما أفادت مصادر أمنية.

وقال مسؤول أمني في منطقة الجبل الأخضر إن «نحو 40 قتيلا وأكثر من 70 جريحا سقطوا في 3 انفجارات متزامنة بسيارات مفخخة ربما يقودها انتحاريون استهدفت صباح أمس مديرية أمن مدينة القبة (30 كلم غرب درنة) ومحطة توزيع للوقود إضافة إلى منزل رئيس البرلمان الليبي المعترف به دوليا عقيلة صالح عيسى»، فيما أكد شهود ومسعفون الحصيلة.

وقال شهود عيان إن «الانفجارات كانت متزامنة وكان دويها عاليا جدا وسمع في مختلف أرجاء المدينة» الصغيرة التي تبعد نحو 50 كلم شرق مدينة البيضاء حيث المقر المؤقت للحكومة الليبية المعترف بها دوليا.

وقال مسعفون إن: «عدد الضحايا الأكبر كان في محطة توزيع الوقود في المدينة ومعظمهم من المدنيين الذين قدموا للتزود بالوقود من هذه المحطة المزدحمة التي شح عنها الوقود خلال الأيام الماضية ما تسبب في هذا الازدحام»، مؤكدين نجاة رئيس البرلمان من الحادثة كونه لم يكن متواجدا في البيت.

ويأتي هذا الانفجار بعد أيام قليلة من الغارات المشتركة التي نفذها سلاحي الجو الليبي والمصري على أهداف لمتشددين في مدينة درنة انتقاما لمقتل 21 قبطيا تم ذبحهم على يد الفرع الليبي لتنظيم الدولة الإسلامية في مدينة سرت وسط ليبيا.

وهذه المدينة تقع تحت سيطرة الجيش والقوات الموالية للواء خليفة حفتر، وجميع سكانها ينتمون لقبيلة العبيدات التي ينتمي إليها رئيس البرلمان الليبي، وعبدالفتاح يونس رئيس أركان الجيش الذي قاد الحرب على نظام معمر القذافي وقتل على أيدي متطرفين إسلاميين في العام 2011 قبل إنهاء الثورة المسلحة بـ 3 أشهر.

ويحاصر الجيش وقوات اللواء حفتر إضافة إلى مدنيين مسلحين منذ أشهر جميع مداخل مدينة درنة ومخارجها التي باتت تعلن ولاءها صراحة إلى تنظيم الدولة الإسلامية وأميرها أبوبكر البغدادي، إضافة إلى أن هذه المدينة تعد المعقل الأبرز للجماعات الإسلامية المتشددة.

وتعد هذه العمليات الأولى من نوعها تستهدف تجمعات مدنية ليس لها علاقة بالمؤسسة الشرطية والعسكرية، ويعد تطورا لافتا في مسلسل العنف الذي يكتنف البلد.

إلى ذلك قالت الولايات المتحدة، امس إنها تدرس مقترح مصر إلى مجلس الأمن الذي يدعو لرفع حظر تصدير السلاح إلى الجيش الوطني، المنبثق عن «السلطة التنفيذية الشرعية في ليبيا».

وقالت المتحدثة الرسمية باسم الخارجية الأميركية، جنيفر ساكي، في موجز صحافي بواشنطن: «نحن ندرس هذا المقترح حالياً»، مشددة على أن «إجراءات العقوبات المعمول بها حالياً لا تمنع حكومة ليبيا من شراء الأسلحة، لكنها تطلب فقط موافقة لجنة العقوبات على المواد (الأسلحة) المميتة بسبب عدم الاستقرار الموجود على الأرض، هذا الإجراء المطلوب هو لضمان وصول الأسلحة بشكل آمن إلى مستخدميها المقصودين في ليبيا».

وأضافت ساكي: «لقد دعمنا ولانزال موافقة (لجنة العقوبات في) الأمم المتحدة (على تحويل السلاح لليبيا) لكونها تسمح بنقل ما هو ضروري إلى الحكومة الليبية فيما تسمح لمجلس الأمن بتوخي الحيطة تجاه المخاطر المرتفعة لوصول الأسلحة إلى لاعبين غير حكوميين».

ومضت قائلة: إن بلادها «تبحث موضوع المقترح مع مجلس الأمن وشركائها الدوليين»، موضحة أن بلادها كانت ولا تزال «تعتقد أن الحل السياسي في ليبيا لا يتطلب تدخلاً وهو الطريق الأسلم للمضي قدماً».

مصريون في رأس جدير بتونس انتظارا لعودتهم الى مصر امس (أ ف ب)

محلب: يجب وضع آلية دولية وعالمية لمواجهة الإرهاب

واشنطن ـ أ.ش.أ :شدد رئيس الوزراء إبراهيم محلب على ضرورة وضع آلية دولية وعالمية لمواجهة الإرهاب، وقال «إن مصر تواجه الإرهاب، ويمكنها مواجهة الإرهاب بمفردها، فلدينا جيش قوي، ولدينا القدرة على المواجهة واستئصال الإرهاب من أراضينا، لكن الأمر الأكثر أهمية هو ضرورة وضع آلية دولية وعالمية لمواجهة الإرهاب». وعلى صعيد آخر، قال محلب في مقابلة خاصة مع تلفزيون شبكة «سي إن إن» الإخبارية الأميركية بثتها أمس الأول إن المصريين لديهم الرغبة في إجراء تغيير اقتصادي شامل وكبير داخل أراضي بلادهم، لافتا إلى أن مصر لديها قائد له رؤية تدعمه الإرادة الشعبية وهو الرئيس عبد الفتاح السيسي.

وأضاف «أن مصر تحتاج دعم أصدقائها وإخوانها في المنطقة، وهي تحظى بذلك الدعم لأن جميع دول المنطقة تشترك مع بعضها البعض في التحديات والأحلام والتي من بينها نشر الرفاهية والرخاء».

وتابع أن مصر أصبحت تتمتع بالاستقلال المالي حاليا لأن حكومتها بدأت إنشاء بعض المشاريع الضخمة، التي تسهم في إكمال عملية النمو، لافتا إلى أن الدعم المقدم من شركاء مصر في المنطقة يسهم في حل مسألة العجز وتوفير مستقبل أفضل للمنطقة.

وتابع: «إن العلاقات بين مصر وإخوانها في المنطقة يسودها الاحترام، والمستقبل والأهداف المشتركة للجانبين قوية للغاية».